نبذة عن القطاعات الاقتصادية

الخدمات المالية

آخر تحديث: مارس 2024

يعـد قطـاع الخدمات المالية في مملكة البحرين أكبر قطاع غير نفطي في الاقتصاد الوطني، وقد ساهم بنسـبة 18% فـي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقـي فـي الربع الرابع من عـام 2023. ويغطي القطـاع أنواعًا متعددة مـن المعاملات في مجـالات مختلفة مثل التمويـل والخدمات المصرفية والتأمين، كما يتعامل مع مجموعة واسعة من الاستثمارات التي تشمل الأوراق المالية. وقد شهد قطاع الخدمات المالية في المملكة نموًا ملموسًا يدفعه تسارع ظهور حلول التكنولوجيا المالية وتطبيقها بنجاح.

2.437 مليون دينار بحريني
القيمة المضافة الإجمالية، 2023

%5.7
معدل النمو السنوي في القيمة المضافة الإجمالية، 2023

%17.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2023

%60.1
البحرنة
تصنف 1 من أصل 16 قطاعًا
الربع الثاني من عام 2023

16,203
إجمالي عدد الموظفين
تصنف 9 من أصل 16 قطاعًا
الربع الثاني من عام 2023

1,756 د.ب.
متوسط الأجور للبحرينيين

1,722 د.ب.
متوسط الأجور لغير البحرينيين
الربع الثاني من عام 2023

فرص القطاع والاتجاهات السائدة

01. التمويل المستدام

تسـاهم الخدمات المالية بدور رئيسـي في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة والحياد الصفري للمملكة، وذلك من خلال الاسـتفادة من التمويل المستدام ودمج الممارسات البيئيـة والاجتماعية والحوكمة. هذا يتضمن توفير خيارات التمويل الأخضر مثل السـندات الخضـراء، والقـروض المرتبطـة بالممارسـات البيئيـة والاجتماعية والحوكمـة، فضلا عن الاسـتثمار في المشـاريع الخضراء. إن زيادة تمويل المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة المهمشـة يساعد على تعزيز الممارسـات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودعم النمو، وتحقيق المرونة الاقتصادية، والتنمية المسـتدامة. ومن خلال هذه الإجراءات، تسـاهم المؤسسـات المالية في تحقيق أهـداف الحياد الصفـري للمملكة، مع تلبيـة احتياجات الطلب المتنامي على الخيارات الاستثمارية للمسؤولية الاجتماعية.

02. التحول الرقمي الداخلي

إن تبنـي منهج يركز على العميل، والاسـتفادة من تحليلات بيانـات العميل، ودمج الذكاء الاصطناعي العام، وتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة يسـاعد المؤسسـات المالية على تحسـين الكفاءة التشـغيلية، وتوقع وتلبية احتياجات العـملاء، وأتمتة العمليات، والكشـف عن عمليات الاحتيال ومنعها، وتقديم الاستشـارات المالية التي تتوافق مع الاحتياجـات الخاصـة، فضلا عن تحسـين إدارة المخاطـر، وتوفير خدمات متميـزة للعملاء. وبالتالي، فإن التحول الرقمي يسـاهم في تعزيز توصيل الخدمـة، وتحقيق رضا العملاء، وتوفير ميزة تنافسية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية.

03. الأمن السيبراني

يعـد الأمـن السـيبراني من أبـرز التحديات التـي تواجه قطـاع الخدمـات الماليـة، حيث أن المؤسسـات الماليـة عـادة ما تكـون هدفًـا متكـررًا للهجمـات السـيبرانية. ويجب على المؤسسـات الماليـة الاسـتثمار فـي إجـراءات الأمـن السـيبراني القوية، بمـا في ذلك الفايروولـز، والتشـفير، والتحقـق المتعدد، وذلـك لحمايتها مـن التهديدات السـيبرانية وضمان أمن بيانات العملاء.

04. الأصول الرقمية

أدى نمو سوق العملات المشفرة إلى إجبار البنوك على استخدام الأصول الرقمية لإنشاء هياكـل ماليـة جديـدة وتقديم خدمات تداول جديدة. وكان لتطبيق تقنية الأصول الرقمية تأثيـر كبير على التداول عبـر الحدود، كما أن الخصائص الجديدة في العقود الذكية تسـاعد على التحـول في تنفيذ العقود متعـددة الأطراف، ومعالجـة مطالبات التأمين، وإدارة سلسلة التوريد.

05. التكنولوجيا التنظيمية

إن استخدام تقنيـات مثل الـذكاء الاصـطناعي والبيانات الضـخمة والحوسبة السحابية يمكن أن يسـاعد الشـركات على تعزيز امتثالها بالأحكام التنظيميـة في قطاع الخدمات الماليـة. ومـن خلال الاسـتفادة من هـذه التكنولوجيا، فإنـه يمكن للمؤسسـات المالية تبسـيط قواعد معرفـة العملاء (اعـرف عميلـك)، والالتزام بإجراءات مكافحـة غسـيل الأمـوال، والتحقـق مـن هوية العـملاء، ومراقبـة المعـاملات، وتحديد حـالات الاحتيال المحتملة.

المؤشرات الاقتصادية لقطاع الخدمات المالية

الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، عام 2023

مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، عام 2023)

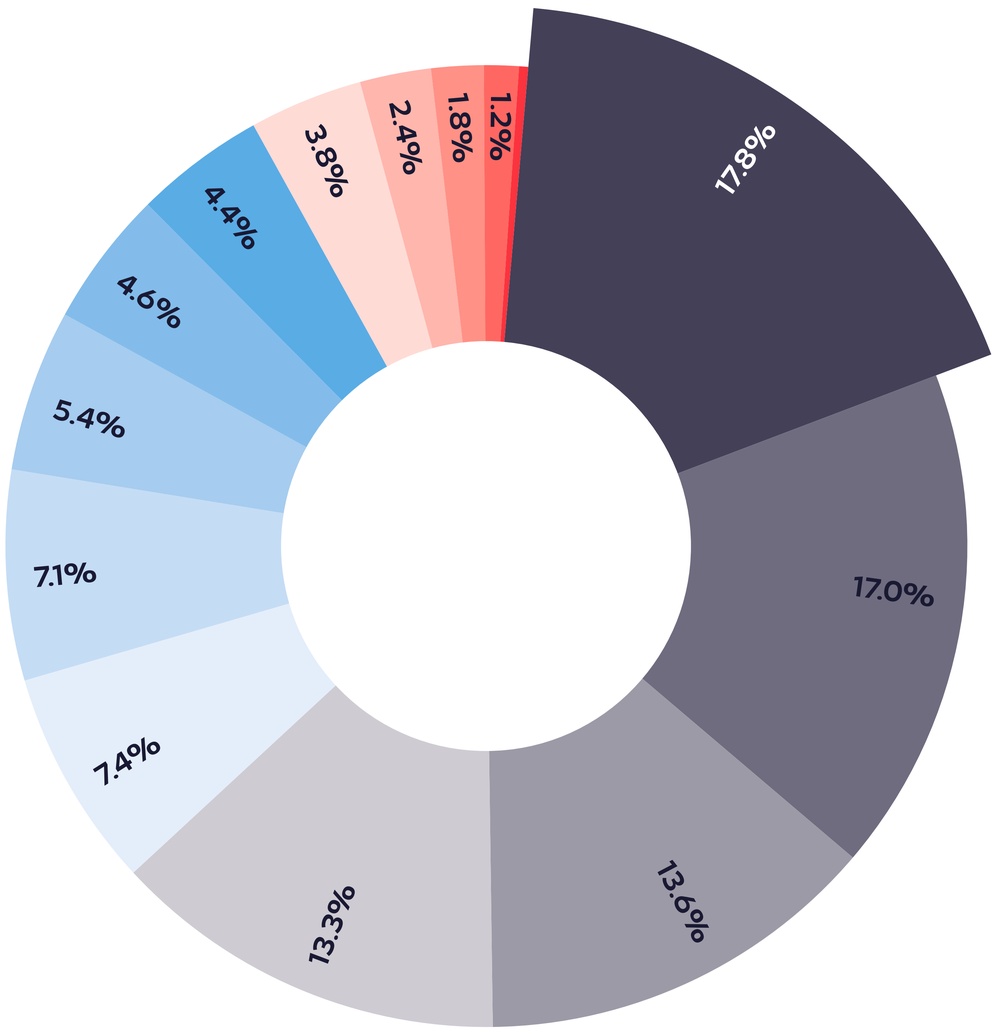

الخدمات المالية	%17.8	صافي الضرائب على المنتجات	%4.6
التعدين واستغلال المحاجر	%17.0	أنشطة التجارة	%4.4
الصناعة التحويلية	%13.6	أخرى[2]	%3.8
الخدمات الحكومية	%13.3	التعليم الخاص	%2.4
النقل والاتصالات	%7.4	الفنادق والمطاعم	%1.8
التشييد	%7.1	الرعاية الصحية الخاصة	%1.2
العقارات والأعمال	%5.4	الزراعة وصيد الأسماك	%0.3

قطاع الخدمات المالية - القيمة المضافة الإجمالية[1]

(مليار دينار بحريني، 2019 - 2023)

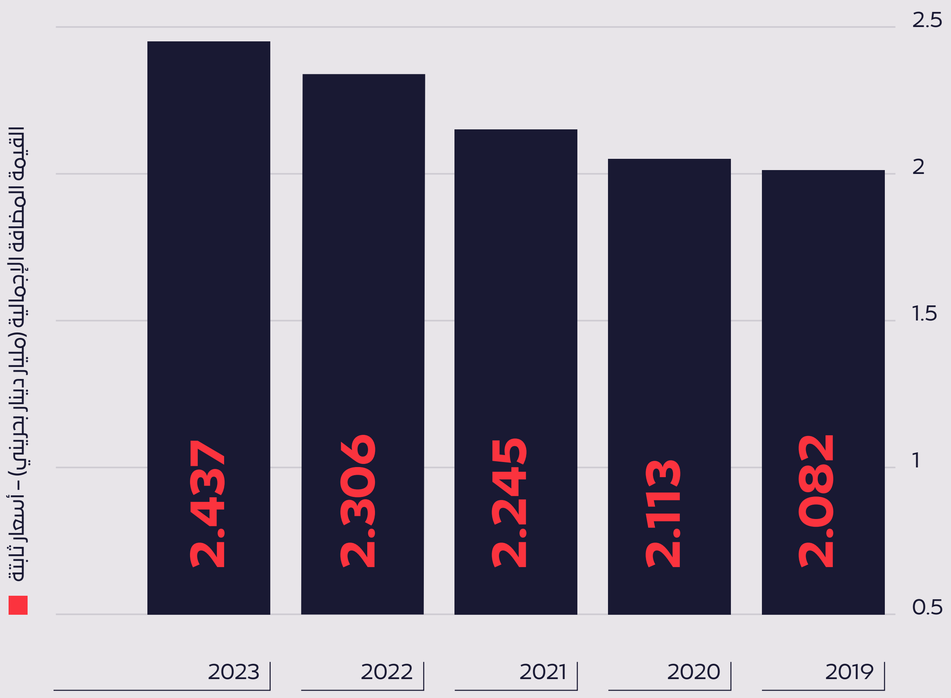

[1] القيمة المضافة الإجمالية هي مقياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة في مجال أو صناعة أو قطاع من اقتصاد معين

[2] أخرى تشمل: الكهرباء والماء، الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى، المؤسسات الخاصة غير الربحية، والأسر التي تضم أفرادًا عاملين

مؤسسات قطاع الخدمات المالية

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الثاني من عام 2023 –مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)

1,264
سجل تجاري نشط

%2.0
من إجمالي السجلات التجارية النشطة في البحرين

قطاع الخدمات المالية والتأمين حسب حجم المؤسسة

(%، الربع الثاني من عام 2023)

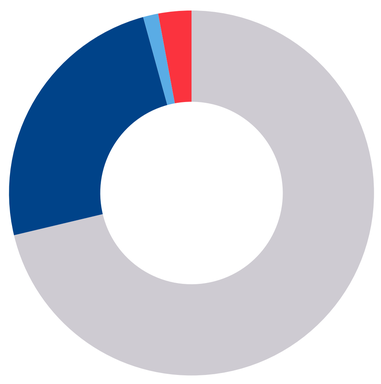

متناهية الصغر	901	(% 71)
الصغيرة	309	(% 25)
المتوسطة	17	(% 1)
الكبيرة	37	(% 3)

قطاع الخدمات المالية والتأمين - السجلات التجارية النشطة

(2019- الربع الثاني من عام 2023)

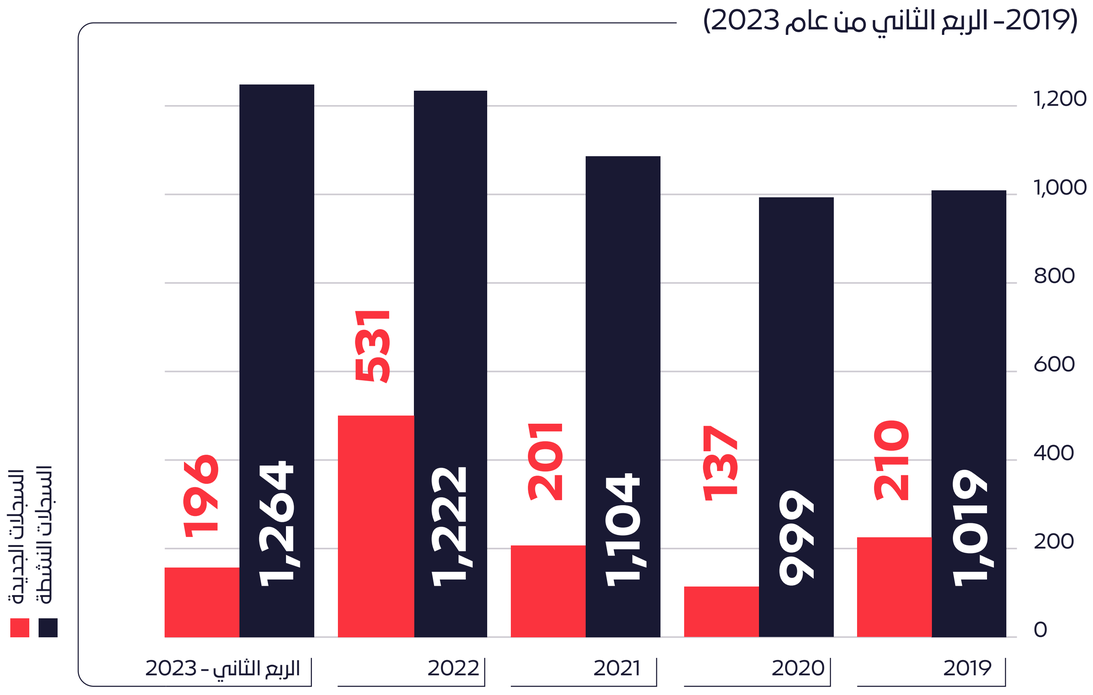

هذا القطاع يشتمل على أنشطة الخدمات المالية، والتأمين، وإعادة التأمين، وصناديق التقاعد والأنشطة المساندة للخدمات المالية والتأمين

التوظيف بقطاع الخدمات المالية

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الثاني من عام 2023 –مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)

16,203
إجمالي عدد الموظفين

%3
(النسبة المئوية من إجمالي سوق العمل)

9,740
موظف بحريني

%60.1
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين البحرينيين في القطاع)

6,463
موظف غير بحريني

%39.9
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين غير البحرينيين في القطاع)

3,614
عدد الموظفات الإناث

6,126
عدد الموظفين الذكور

1,192
عدد الموظفات الإناث

5,271
عدد الموظفين الذكور

قطاع الخدمات المالية - الموظفون حسب الجنسية

(2019- الربع الثاني من عام 2023)

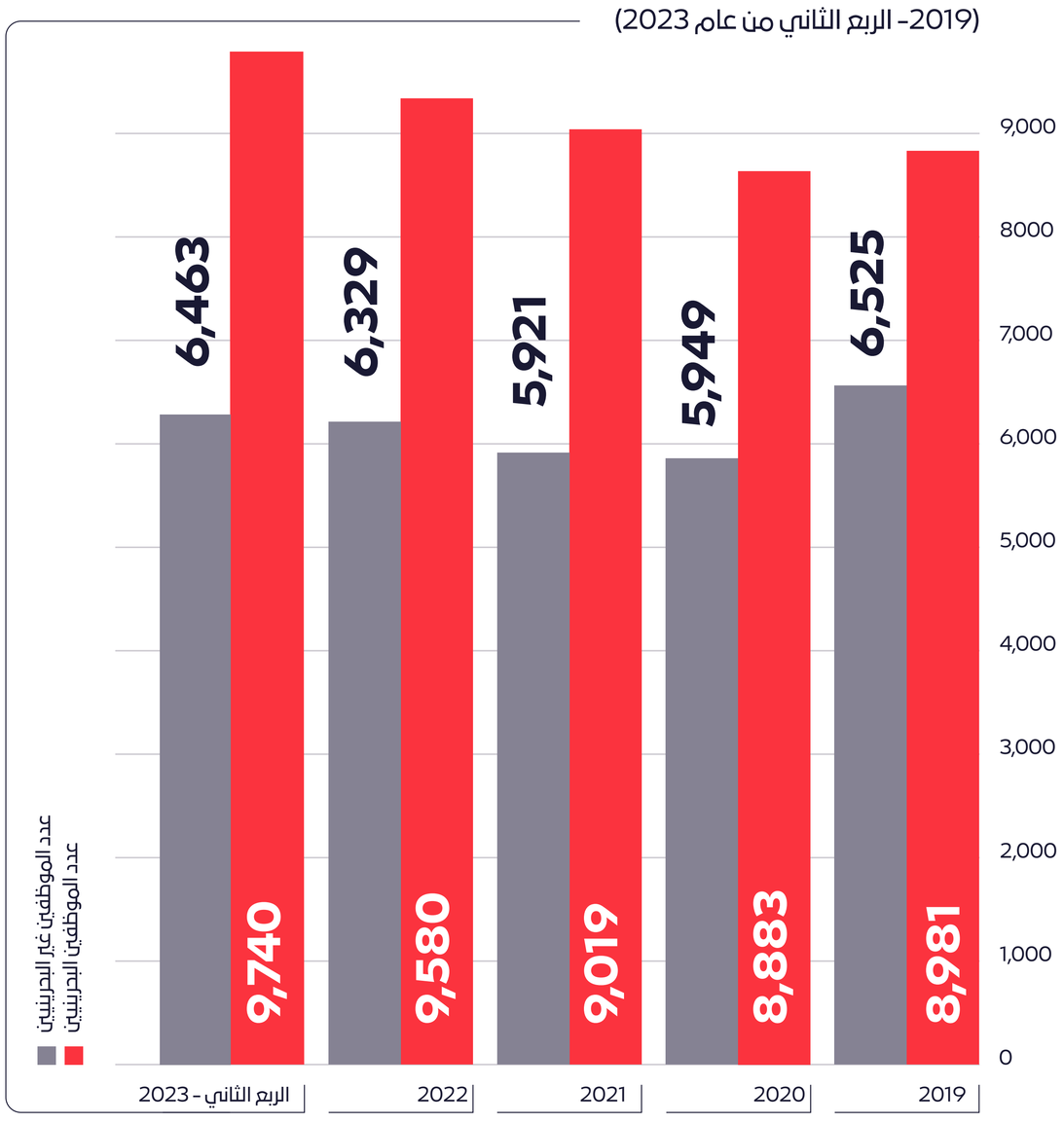

قطاع الخدمات المالية - متوسط الأجور حسب الجنسية

(دينار بحريني، 2019 - الربع الثاني من عام 2023)

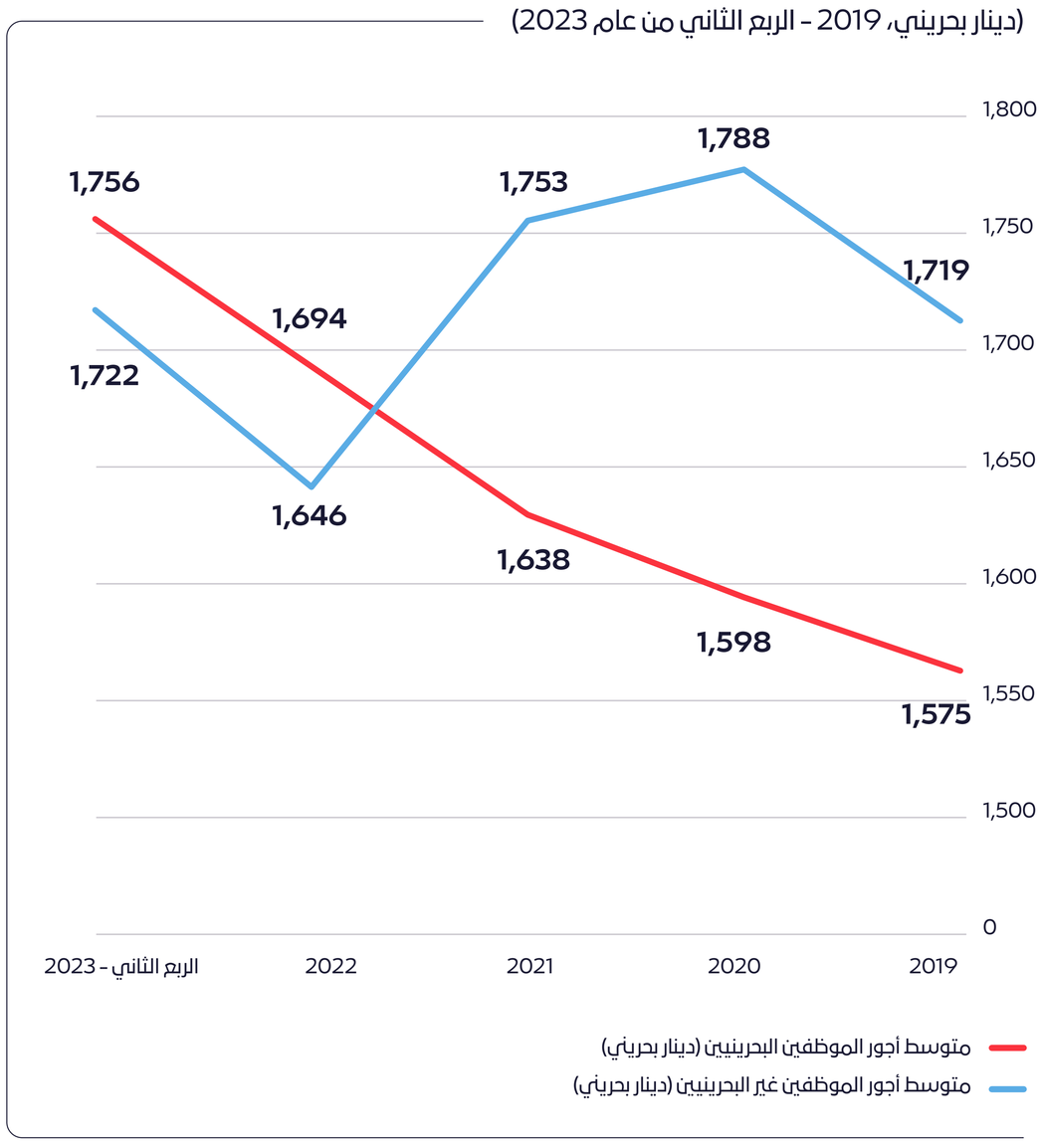

ملاحظة هامة:
تم إعداد هذا التقرير من قبل صندوق العمل (تمكين) باستخدام مصادر يعتقد أنها موثوقة ودقيقة، ولا تقدم تمكين أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء كانت صريحة أو ضمنية وذلك فيما يتعلق بدقة أو صلاحية أو موثوقية أو استيفاء أية معلومات أو بيانات تم الإشارة إليها في هذا التقرير